الكلمة الافتتاحية لسعادة السيدة سامية أبو شريف

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENAFATF)

ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – المملكة الأردنية الهاشمية

الملتقى السنوي لمدراء الإمتثال في المصارف العربية

شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية

20نوفمبر 2025م

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين،
أما بعد،

*معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري،

*سعادة الأستاذ محمد محمود الإتربي، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية واتحاد بنوك مصر،

*سعادة المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس الأمناء، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جمهورية مصر العربية
*سعادة الدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية،

*سعادة الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي/ الامارات العربية المتحدة

السادة ممثلي المؤسسات الرقابية والمصرفية،
السيدات والسادة الحضور الكرام،

يسعدني أن أشارككم افتتاح هذا الملتقى السنوي الهام، الذي يجمع نخبة من القيادات المصرفية والخبراء في مجال الامتثال ومكافحة الجرائم المالية، في مدينة شرم الشيخ، إحدى رموز السلام والتعاون العربي.

إنّ انعقاد هذا الملتقى يأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث يشهد العالم تطورات متسارعة في البيئة التنظيمية، وتناميًا في التحديات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية المستحدثة. وهو ما يفرض علينا جميعًا، كمؤسسات رقابية ومصرفية، أن نعيد النظر في أدواتنا، ونُعزز من قدراتنا، ونُطوّر من آليات التعاون الإقليمي والدولي.

السيدات والسادة الحضور،

تتناول أجندة هذا الملتقى محاور استراتيجية تمس جوهر العمل المصرفي الحديث، وهذه المحاور تتقاطع بشكل مباشر مع أولويات الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الميناfاتف) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعامين 2025–2026، والتي تتولاها المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية

المتحدة، وتركز على تعزيز الفهم للمخاطر، ومواكبة التقنيات الناشئة، وتطوير أدوات التقييم والرقابة.

إنّ التحديات التي تواجه المصارف العربية في مجال الامتثال، لا تقتصر على الجوانب القانونية أو التقنية، بل تمتد إلى ضرورة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الحوكمة، والشفافية، والتكامل بين الإدارات، وتبني نهج قائم على المخاطر، بعيدًا عن السياسات التي تؤدي إلى استبعاد العملاء أو تقويض الشمول المالي.

وهنا، يبرز دور التكنولوجيا كعامل تمكين، لا كعبء تنظيمي. فالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، ومنصات الهوية الرقمية، يمكن أن تُحدث نقلة نوعية في إدارة الامتثال، وتقديم حلول مبتكرة، تقلل من التكاليف التشغيلية، وتُعزز من كفاءة الرقابة. ونحن في مجموعة المينافاتف نتابع عن كثب هذه التطورات، ونعمل على إدماجها في أدوات التقييم، وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، بما يضمن جاهزية الأنظمة لمواجهة الجرائم المالية المستحدثة، بما فيها تلك المرتبطة بالأصول الافتراضية والعملات المشفرة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن التحول الرقمي في الامتثال لم يعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية. فالتجارب الرائدة في المنطقة، ومنها تجربة البنك المركزي المصري في تطوير منصة الهوية الرقمية، "هويتي" التي ستعرض في ملتقانا هذا هي تجربة تمثل نموذجًا يُحتذى به في كيفية تحويل الامتثال من عبء تنظيمي إلى قيمة مضافة.

السيدات والسادة الحضور،

إنّ دمج أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تحليل البيانات الضخمة، وتطبيق إجراءات التعرف الإلكتروني على العملاء (E-KYC)، يفتح آفاقًا جديدة أمام المصارف لتعزيز كفاءة الامتثال، وتقليل المخاطر، وتحسين تجربة العميل، دون المساس بمتطلبات المكافحة والرقابة.

كما أن التعاون الإقليمي والدولي يُعدّ حجر الزاوية في مواجهة التحديات العابرة للحدود. فمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا يمكن مواجهتها إلا من خلال تنسيق فعّال بين الجهات الرقابية، القضائية، وجهات إنفاذ القانون، إلى جانب القطاع المصرفي. ومن هذا المنطلق، نعمل بجد على تعزيز قنوات التواصل، وتبادل الخبرات، وتنظيم ورش العمل المشتركة، وتطوير آليات الإبلاغ والتقييم، بما يضمن استجابة جماعية متماسكة وفعالة.

كما أن المجموعة تولي أهمية خاصة لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها مجموعة العمل المالي (FATF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(UNODC)، وذلك من خلال مبادرات مشتركة لبناء القدرات وقد أثمرت هذه الشراكات عن نتائج ملموسة في دعم الدول الأعضاء، لا سيما في مجالات إعداد تقارير العمليات المشبوهة، وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة، وتعزيز الشفافية في المدفوعات العابرة للحدود. ونحن نؤمن بأن هذا التعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة التي تفرضها الجرائم المالية الحديثة.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

إنّ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) تؤمن بأنّ الحوار البنّاء، وتبادل الخبرات، والتنسيق العابر للحدود، هي ركائز أساسية لمواجهة التحديات المشتركة. ونحن نعمل، بالشراكة مع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، على تطوير أدوات التقييم، وتعزيز التعاون الفني، وبناء القدرات، بما يواكب الجولة الثالثة من التقييم المتبادل، وينسجم مع متطلبات الجولة الخامسة لمجموعة العمل المالي.

وختامًا، أتوجه بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية، قيادةً وشعبًا، على استضافة هذا المنتدى، وللبنك المركزي المصري، واتحاد المصارف العربية، واتحاد بنوك مصر، على جهودهم التنظيمية المتميزة.

وأدعو الله أن يُكلل أعمال هذا المنتدى بالنجاح، وأن يُسهم في بلورة توصيات عملية، تُعزز من قدرة المصارف العربية على مواجهة التحديات، وتُرسخ من ثقافة الامتثال، وتُدعم من استقرار أنظمتنا المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،